

الاتجاهات الجديدة لترتيبات التكامل الإقليمي بين الدول النامية

الدكتور موالدي سليم	الدكتور حميدوش امحمد	الدكتورة صدقاوي صوراية
أستاذ محاضر صنف أ	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
جامعة خميس مليانة الجزائر	جامعة خميس مليانة الجزائر	جامعة خميس مليانة الجزائر
moualdis@yahoo.com		

تاريخ الإرسال:

تاريخ التعديل

تاريخ قبول النشر

الملخص:

المعروف عن ظاهرة الإقليمية انها وسائل تجارية هدفها الأساسي هو تسهيل التجارة، وبمرور الوقت فقد مارست بعض اتفاقيات التكامل عناصر تكامل السياسات الداخلية والخارجية لتعميق التكامل والتي تحركه قوة دفع للاستفادة من تأثيرات التكامل الساكنة والديناميكية. لكن تجارب الدول أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أنّ تحرير التجارة ليس كفيلاً بتحقيق الأهداف المرجوة إن لم يرافقه بعض الإجراءات المرافقة التي تحمي الاتفاقية من الآثار الضارة كتحويل التجارة وآثار الاستقطاب وهذا ما أدى إلى بروز عدة ظواهر جديدة لم تكن معروفة من قبل رافقت الترتيبات الجديدة الإقليمية والتي تنطوي على الكثير من التحرير، وتوسيع نطاق الإقليمية ليشمل الجوانب غير التعريفية بالإضافة إلى تشابك الاتفاقيات فيما بينها وتعدد العضوية وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الإقليمية، التكامل الإقليمي، البلدان النامية

Abstract: باللغة الإنجليزية

الخط 12 (Times new roman)

لا يتجاوز 150 كلمة

Key Words :

JEL Classification:

تمهيد:

عرفت الإقليمية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مضمونها ومجالها بحيث أصبحت تشكل إحدى الظواهر الاقتصادية المهمة في الاقتصاد العالمي، وذلك لما أصبحت تتميز به من تنامي في العدد والتوسع والتجدد في المضمون، فترتيبات التكامل الإقليمي الحديثة صارت أكثر اتساقا مع النظام المتعدد الأطراف وفي بعض الأحيان تتجاوز متطلباته وأصبحت تتطلب عموماً عملية تحرير بعيدة المدى للاستثمار الأجنبي والمشتريات الحكومية، وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة، وقواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الملكية الفكرية، ومراعاة معايير العمل والمعايير البيئية، ويضاف إلى ذلك أن هناك العديد من اتفاقات التكامل تُلزم البلدان النامية بإجراء عملية تحرير لتجارة السلع أوسع وأعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية والذي أصبح يعرف بمنظمة التجارة العالمية مع الإضافة وهذا ما سوف نتطرق في هذا البحث

أولاً: توسيع نطاق مواضيع التحرير واللجوء المتزايد لمفهوم المنظمة العالمية للتجارة مع الإضافة

غالباً ما ترتبط اتفاقيات التكامل الإقليمي في ذهن العامة بتحرير تجارة السلع عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إزالتها وكانت مسألة تخفيض التعريفات مسألة هامة في الماضي حينما كانت مستويات التعريفات مرتفعة وتمثل عائق مهم أمام الدول الراغبة في دخول أسواق مختلفة، ولكن الوضع تغير اليوم حيث انخفضت التعريفات الجمركية بشكل كبير على أغلبية السلع في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال فإن التعريفات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لا تزيد عن 4%، وهذا ما يقلل من بريق اتفاقيات التكامل الإقليمي المرتبط بتحرير التجارة عن طريق إزالة التعريفات الجمركية، وهذا ما أدى إلى بروز جيل جديد من اتفاقيات التكامل الإقليمي " تعرف بالإقليمية الجديدة " تهدف إلى تعميق التكامل تتميز باللجوء المتزايد للتحرير في قطاعات مختلفة، وشموله مواضيع لم تعالج جزئياً أو كلياً في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كالمشتريات الحكومية، الخدمات*، حقوق الملكية الفكرية، تنقل الأشخاص والعمالة، التعاون النقدي والمالي، قضايا الاستثمار والمنازعات، ولقد أدى هذا التحرير المتزايد وشموله قطاعات لم تعالج في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلى ظهور مفهوم جديد أطلق عليه مفهوم " المنظمة العالمية للتجارة مع الإضافة"

ويُشير مفهوم " المنظمة العالمية للتجارة مع الإضافة " إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي التي تتجاوز مقتضياتها ما تنص عليه المنظمة العالمية للتجارة، ففضلاً عن الطبيعة التفضيلية لاتفاقية التكامل في ميادين التعريفات (مقارنة بحقوق البلد أكثر رعاية) والخدمات (مقارنة بعروض الخدمات المقدمة من قبل الأطراف في منظمة التجارة العالمية) تشمل هذه الفئة من الاتفاقيات ميادين لم يتم مُعالجتها جزئياً أو كلياً في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وتتجاوز مقتضياتها في حالات كثيرة مثل¹:

- اعتماد مقتضيات الاتفاقية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية التكامل الإقليمي حول الصفقات العمومية (خاصة فيما يتعلق بمبادئ المعاملة الوطنية وبدون تمييز).

- إدراج « المسائل الجديدة والمعدّلة » ضمن الاتفاقية وهي مسائل غير واردة على المستوى المتعدّد الأطراف مثل الاستثمار، حماية العلامات الجغرافية والمنافسة.
- إدراج التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية **TRIPS** للمنظمة العالمية للتجارة أو ما يُعرف بـ **TRIPS PLUS** خاصة في المجالات الحسّاسة كمسائل الصحة العامة، العلامات التجارية، حماية المعرفة، براءات الاختراع وحقوق المؤلف¹.

ومن البديهي أنّ مفهوم المنظمة العالمية للتجارة مع الإضافة أصبح يُستعمل من طرف الدول المتقدمة الموقّعة على اتفاقيات تجارة حرّة كأداة تفرض شروطها بما يستجيب لمصالحها، وتُبرز هنا على سبيل المثال الشّروط المصاحبة لتوقيع اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة فالأطراف الأخرى تجد نفسها مُلزّمة على الانضمام إلى الاتحاد الدولي لحماية الأنواع أو الأصناف النباتية الجديدة* وضرورة تنظيم استخدام الحكومة لبرامج الحاسب الآلي، إعادة صياغة لبعض المواد مثل تلك المتعلّقة بالتراخيص الإجبارية للأدوية، وكذلك التزاما بتحديد فترات تتعلق ببراءات الاختراع لتعويض مالك البراءة وتضييق الاستثناءات الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

المركز الإسلامي للتنمية، تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، 12-14 ماي 2009

الجدول رقم 1: مقارنة بين اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات الثنائية على الملكية الفكرية

بنود المقارنة	اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية	الاتفاقيات الثنائية
شروط عمارة	الأعضاء يمكنهم دون التزام تنفيذ قوانينهم للحماية.	الأطراف سوف تمنح حماية للملكية الفكرية عند أعلى مستوى قياسي.
حقوق المؤلف	الحماية لمدة لا تقل عن 50 سنة.	الحماية لا تقل عن 75 سنة.
العلامات التجارية	التسجيل لأولي سيكون لمدة لا تقل عن 7 سنوات.	التسجيل الأولي سيكون لمدة لا تقل عن 10 سنوات.
التصميمات الصناعيّة	فترة الحماية تكون لفترة 10 سنوات على الأقل.	فترة الحماية تكون لفترة 15 سنة على الأقل.
براءات الاختراع	- الدول الأعضاء سوف تستثنى من البراءات الخاصة بالنباتات والحيوانات. - الحماية لمدة لا تقل عن 20 سنة. - كلّ عضو له حرية تحديد التراخيص الممنوحة.	- بذل الجهد وتنمية التشريعات لحماية النباتات. - حماية إضافية لمدة 5 سنوات لمنتجات الأدوية والنباتات. - تراخيص إجبارية تعطى لعدم خرق قوانين المناقشة وطرح الحاجة الطّارئة في الدولة.
حقوق المربيّن	الدول سوف تقدم حماية للأصناف النباتية بواسطة نظام الأصول	يجب الانضمام إلى يوبوف 1991
تصاميم الشّكل	قانون الدولة العضو يمكن أن يسمح باستخدام الموضوع دون تفويض	ليس مسموح للدولة بمنح تراخيص إجبارية لتصميمات الشّكل للدوائر المتكاملة.

المصدر: الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاليا مصر والمملكة الأردنية الهاشمية، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 14.

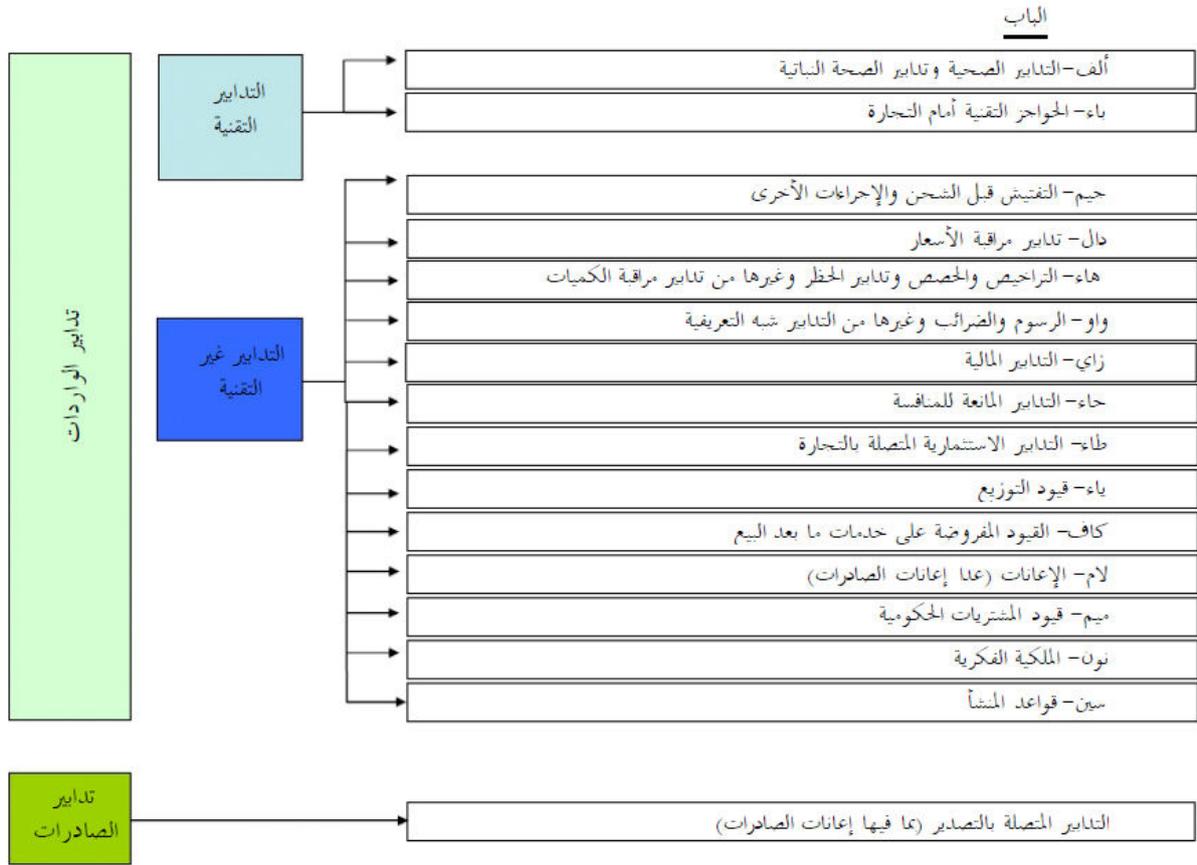
وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه القضايا من المسائل التي تمنح فيها الدول النامية والأقل نموا مرونة في إطار المنظّمة العالمية للتجارة والتعامل مع هذه الاعتبارات مهم، خاصّة في الجانب المتعلق بتقييم نية الشركاء وقدرتهم الفعلية في خلق سوق إقليمي واسع يضمن مكاسب لمختلف الأطراف مقابل الحسابات التي قد تركز على بعض المكاسب الفردية دون الاعتبار للأضرار التي قد يتكبّدها بعض الأعضاء. كما يجب أنّ نشير أيضا أن توسيع نطاق التكامل الإقليمي قد يثير قضايا معقدة بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون على صعيد المعايير البيئية التي قد تكون لها آثار المعايير التقنية، فأى تشدد في تطبيق المعايير قد يؤدي إلى زيادة صعوبات بقاء البلدان النامية في السوق أو دخولها إليها، وعلاوة على ذلك فإن مثل هذا التشدد قد يفضي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المنتجون الإقليميون ويستلزم قدرا كبيرا من الاستثمارات والموارد المالية، وبالمثل فإن التشدد في تطبيق معايير العمل قد يؤدي إلى خفض القدرة التنافسية الدولية لبلد من البلدان الأعضاء في تجمع إقليمي، كما أن التعاون الإقليمي لأغراض التنمية التكنولوجية والبحث أو التدريب قد يؤدي إذا ما اقتصر على الدول الأعضاء إلى زيادة حدة الفجوات القائمة بين مستويات التنمية البشرية والتكنولوجية المحققة ضمن التجمع وتلك المحققة من قبل بلدان نامية أخرى، غير أنه يجب أن نشير أيضا أن التكامل في المجالات جديدة قد يولد أيضا آثارا إيجابية، لإنشاء اتحاد نقدي يؤدي من حيث المبدأ إلى إشاعة الاستقرار في الاقتصاد ويسهم في الحد من تذبذبات أسعار الصرف، وعلاوة على ذلك فإن من شأن اعتماد عملة مشتركة أن يخفض تكاليف التعاملات فيما يتعلق بالتجارة والمدفوعات ضمن التجمع، وهذا ما له الفائدة على المؤسسات العاملة في النطاق الإقليمي.

ثانيا: اللجوء المتزايد للتدابير غير جمركية.

بالموازاة مع اللجوء المتزايد للتحرير وشموله قطاعات متعددة لم تعالج حتى في إطار المنظّمة العالمية للتجارة ظهرت إشكالية التدابير غير جمركية كأحد العراقيل التي تحد من انسياب التجارة الإقليمية، ولقد تجلّت أهمية الحواجز غير الجمركية كأدوات لحماية التجارة وتنظيمها بعد انخفاض المعدلات التعريفية في أعقاب الجولات الثمانية التي عقدت لإجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، إلى جانب تركيز عمليات التحرير الإقليمي والثنائي على إزالة الرسوم الجمركية. وتعد الحواجز غير الجمركية عموما تدابير تستخدم بقصد تقييد الواردات (أو الصادرات) من منتجات معينة عن طريق القرارات الإدارية التي تكون موثقة على شكل قوانين ولوائح رسمية أو قد تتخذ بطريقة تعسفية وتقديرية وهي تستعمل طائفة متنوعة جدا من السياسات التي تطبقها البلدان على السلع المستوردة والمصدرة¹. فقد تُستخدم بعض التدابير غير التعريفية بوضوح كوسائل متصلة بالسياسة التجارية "مثل الحصص والإعانات وتدابير الدفاع عن التجارة وقيود الصادرات" بينما تخدم تدابير غير تعريفية أخرى غايات سياسية غير تجارية "التدابير التقنية كالآمن الغذائي وحماية البيئة".

ويمكن تعريف " التدابير غير التعريفية بأنها تدابير سياسية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية ويمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي على تجارة السلع على الصعيد الدولي، من حيث تغيير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو تغيير الكميات والأسعار في آن معا"² وهناك مجموعة كبيرة من الحواجز غير الجمركية التي تضعها مختلف البلدان فيما بينها والتي لها انعكاسات على انفتاح التجارة البينية وشفافيتها يمكن إجماله في الشكل التالي.

الشكل 1: تصنيف التدابير غير جمركية



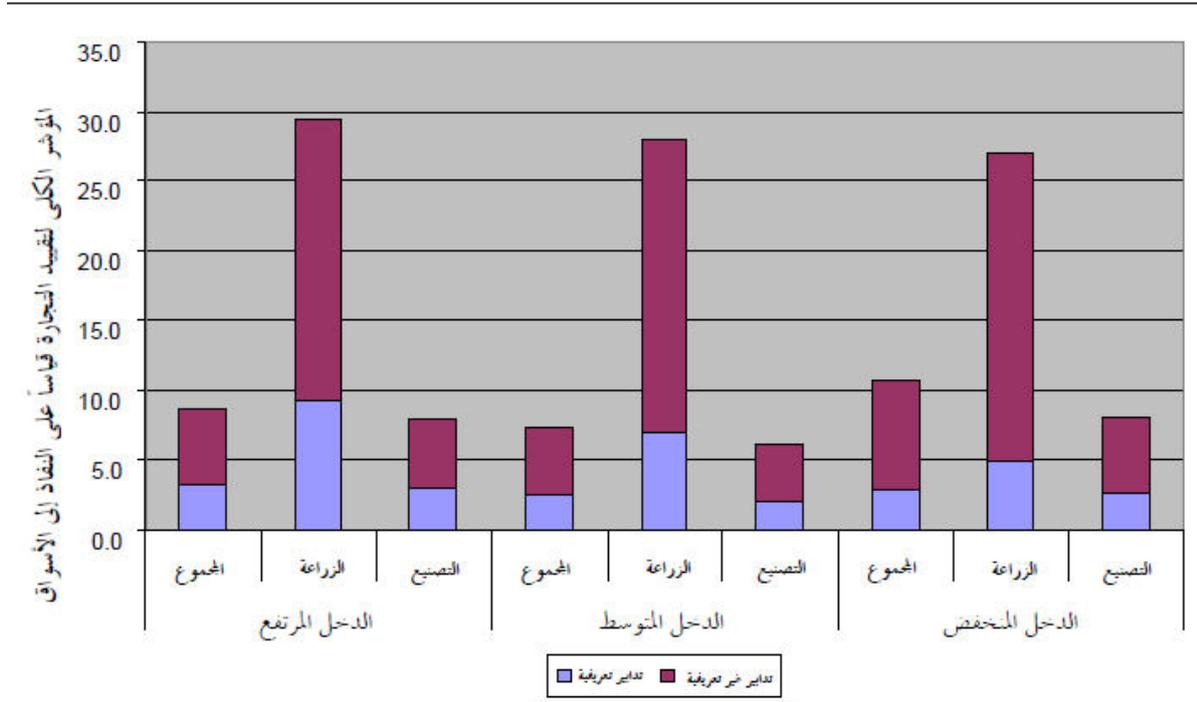
المصدر: الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي و توجهاته من منظور انمائي، مرجع سابق، ص 16

وتثير التدابير غير التعريفية مشكلتين أساسيتين فيما يتصل بنفاذ البلدان النامية إلى الأسواق خاصة في اتفاقيات التكامل الإقليمي التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة. فأولاً، ورغم أن التدابير غير التعريفية ليس تمييزية في الأصل، فإن تأثيرها قد يفضي في الواقع إلى التمييز بين الشركاء التجاريين، سيما على حساب البلدان النامية لأن¹:

- هذه البلدان غالب ما تكون أقل قدرة على استيفاء متطلبات التدابير غير التعريفية أو تتكبد لهذا الغرض تكاليف أعلى وذلك بسبب اعتمادها على تكنولوجيات إنتاج أقل تطوراً، وعلى بنية أساسية ضعيفة للتجارة، وعلى خدمات تصدير لا تفي بالحاجة؛
- غالبية هذه البلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحليل وفهم طبيعة وتبعات ما تواجهه صادراتها من تدابير غير تعريفية.

أما المشكلة الثانية فمردها أن التدابير غير التعريفية كثير ما تطبق على فئات منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وهي منتجات غالب ما يكون لهذه البلدان ميزة نسبية فيها. لذا فإن تقييد التجارة العام الناجم عن التدابير غير التعريفية يمكن أن يكون، بصفة عامة وإن كانت غير مقصودة، على حساب البلدان النامية على نحو ما يتجلى في الشكل التالي:

الشكل رقم 2: المستوى العام لتقييد الصادرات للتدابير غير جمركية



المصدر: الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص 17

وتفيد البيانات بأن استخدام التدابير التنظيمية تزايد بقدر كبير على مدى السنوات العشر الماضية حيث تبين الإحصائيات أن إجمالي استخدام التدابير غير التعريفية ازداد في الفترة ما بين 1999 و 2010، وأن أكبر زيادة قد سُجلت في عدد المنتجات المشمولة بتدابير تقنية (التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة) طبقت على حوالي نصف المنتجات المتداولة في عام 2010، ويتوقف التعامل مع مثل هذه الحواجز في اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية (و حتى المتعددة الأطراف) على نية الأطراف الفعلية في الالتزام بتحرير التجارة فيما بينهم بالدرجة الأولى عبر التعامل بشفافية أكبر أثناء المفاوضات كالإفصاح وتوفير المعلومات الضرورية حول مثل هذه الحواجز حتى يتسنى وضع أساليب للتعامل معها. قد يبرز كمرحلة أولى الحاجة إلى وضع بيانات عن الحواجز غير الجمركية خلال مرحلة التفاوض، وهذا بدوره يتوقف بقدر كبير على أسلوب المفاوضات (تدرجية أو قطاعية، أو تعمل على إزالة أو تنظيم التدابير القائمة، وما إلى ذلك)، كما يتوقف على سياق التفاوض (المعاملة بالمثل، التعهد المنفرد، المعاملة الخاصة والتفضيلية).

ونشير في الأخير بأنه ورغم التأثيرات السلبية التي تشكلها التدابير غير تعريفية على حركة انسياب التجارة الدولية إلا أن إزالتها تتطلب الكثير من الجهد والوقت، فالكثير من هذه التدابير يُنفذ لأغراض مشروعة مثل حماية المستهلك ولا يمكن من ثم تلافيه بواسطة المفاوضات، بل إنه ينبغي إصلاح تلك التدابير وتنسيقها كي يتسنى بلوغ أهدافها بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا: الإقليمية المنفتحة " المفتوحة":

استُخدم مُصطلح الإقليمية المنفتحة لوصف التطوّرات التي عرفها التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الآسيوي، ولقد عبّر عليها الاقتصادي (سيريتفازان 1998) بالجمع بين المتضادات، حيث جمعت بين الانفتاح والإقليمية¹. وتتخذ صفة الانفتاح صورتين، أولهما تنفي عن التجمع التكاملي الاقتصار على الأعضاء بعينهم، حيث تستطيع أيّ دولة تلتزم بالتمسك بقواعد الإقليمية الانضمام إلى تلك الاتفاقية، ومثال ذلك تجربة الاتحاد الأوروبي الذي انطلق بستة دول وأصبحت تضم مؤخرا 27 دولة، أما الصّفة الثانية للإقليمية المنفتحة فنشأت في رحاب تجربة الآسيان التي حرصت رغم تمسك الرابطة بحدود إقليمها الذي يضمّ الدول العشر الأعضاء على إقامة علاقات وثيقة مع أطراف خارجية مثّلت شركاء تجاريين أقوياء من خارج الإقليم، فالإقليمية المنفتحة وفقا لنموذج الآسيان يتركز على التعجيل في عملية التحرير المتعدد الأطراف للتجارة والاستثمار مع التقدم في الوقت نفسه على صعيد التجارة والاستثمار الإقليميين وتعزيز التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بوسائل غير تفضيلية وستكون المزايا الناشئة عن عملية التحرير متاحة لبلدان أخرى تعرض المعاملة بالمثل، بما في ذلك ضمن إطار مفاوضات متعددة الأطراف في مجالات التجارة والخدمات والاستثمار فضلا عن التحرير الوطني على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية، وفي الأخير نشير أن الإقليمية المنفتحة لديها مدلولين، مدلول يدلّ على المدخل المفتوح للدول الراغبة في الانضمام والمدلول الثاني يرتبط بالحفاظ وتقوية العلاقات التجاريّة مع المحيط الخارجي.

رابعا: الإقليمية وفق هندسة متباينة:

يشير مفهوم التكامل المرحلي وفقا لهندسة متباينة إلى " السماح بتفاوت عمق التكامل بين مجموعات من الدول الأعضاء حتى لا يعرقل أولئك الذين يفضلون البطء في التقدم على مسار التكامل حركة الذين يرغبون في الإسراع به"²، والمقصود هنا أن الدول الأعضاء في تجمع ما وبناء على مؤشرات معينة كمستوى تطوّرهم الاقتصادي، ومدى حاجتهم للإصلاحات الاقتصادية وحجم هذه الإصلاحات يستطيعون المشاركة في مبادرات تعميق التكامل الإقليمي بسرعة متباينة، فالدول التي تستطيع الإسراع في تعميق التكامل الإقليمي لها الحق في ذلك، أما الدول التي لا تستطيع فهي ملزمة باحترام المعاهدات المنظمة لذلك.

إن المرونة التي يتميز بها هذا النوع من المبادرات الهادفة إلى تعميق التكامل جعلت التجمعات الإقليمية في إفريقيا توليها أهمية كبيرة في سياساتها الهادفة إلى إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي، وذلك بسبب ما تتميز به هذه الدول من تمايز في مستوى النمو والتطور الاقتصادي.

خامسا: إقليمية وعاء السباغيتي وتعدد العضويات:

أدّى النمو الملحوظ في اتفاقيات التكامل الإقليمي إلى تشابك وتداخل التجمعات الإقليمية فيما بينها في شكل إقليمية مُتشابكة والتي أصبح يُطلق عليها تسمية إقليمية السباغيتي **Spaghetti bowl** والتي تتخذ شكل تكوين حلقات تكاملية متداخلة فيما بينها¹ كما هو الحال في إفريقيا، فغرب إفريقيا يضمّ جماعتين إحداهما جزئية من الأخرى، بينما تنتمي كلتاها للاتحاد الإفريقي،

الاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى ظهور اتجاه نحو الترشيد والمطابقة داخل المناطق، وشرعت البلدان الرائدة في كل منطقة في استخدام قوالب أو نماذج لاتفاقياتها التجارية الإقليمية، وتشمل أمثلة هذا الترشيد نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونموذج رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والترتيب الثلاثي الأطراف في أفريقيا القاضي بإبرام اتفاق تجارة حرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حتى يكون هذا الاتفاق نموذجًا لاتفاق تجارة حرة على نطاق القارة الأفريقية. لكن جهود المطابقة هذه، رغم أنها قد تنطوي على عدد من الجوانب الإيجابية (بما فيها التخفيض إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات)، يمكن أن تنجم عنها مشاكل مثل انخفاض مستوى النتائج المنشودة كلما ارتفعت أعداد الأطراف المشاركة في المفاوضات أو تصاعدت التوترات المتصلة بقواعد منظمة التجارة العالمية¹.

كما ساهمت المزايا التي تمنحها الإقليمية في دفع الكثير من الدول إلى التوقيع والانضمام إلى الكثير من اتفاقيات التكامل الإقليمي وذلك سعياً منها إلى توسيع عدد الشركاء التي تريد أن تُحرر التجارة بينهم وذلك بما يُعرف بالإقليمية الجمعيّة² **Additive regionalism** والتي تعني تعدد عضوية دولة ما في عدة تجمعات إقليمية سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف، حيث ترى بعض الدول في هذا التعدد ما يُساعد على جذب رؤسما لأجنبي ليستفيد من علاقتها المتعددة وفقاً لقاعدة مركز العجلة وأذرعها، حيث تكون هي محور العجلة أو مركزها والدول الأخرى هي الأذرع*.

خلاصة:

تُخبرنا النظرية الاقتصادية أن اتفاقيات التكامل الإقليمي والشراكة بين الدول يمكن أن تزيد من مستوى النمو وتساهم في دعم التنمية الاقتصادية إذا توفر الإطار الملائم لذلك من تكافؤ الفرص وتبادل للمنافع في إطار إقليمي، وفي ظل تنامي ظاهرة الإقليمية وتوسعها ظهرت عدة ترتيبات إقليمية توسع فيها نطاق التحرير ليتجاوز ما هو متفق عليه في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كما تميزت بالهجوم المتزايد للتدابير الغير الجمركية كوسيلة للحماية، كما تميزت الترتيبات الإقليمية الجديدة بتعدد العضويات، والتشابك بين التجمعات الإقليمية.

الإحالات والمراجع:

* نلفت في هذا السياق إلى الفرق الجوهرى بين تحرير التجارة في السلع وتحرير التجارة في الخدمات في اتفاقيات التجارة الإقليمية. أنه في مجال الخدمات لا ينطوي التحرير على تخفيضات جمركية ولكن على شكل تغييرات في اللوائح المحلية، وإزالة القيود المفروضة على حركة الأفراد والاستثمار الأجنبي. وتعتمد اتفاقيات التجارة الإقليمية المختلفة مُحملاً متباينة لتحرير الخدمات في هذا الإطار، تشمل: النطاق أو التغطية القطاعية (القطاعات المشمولة وتلك المستبعدة)، أساليب التحرير إما نَحج القائمة السلبية أو الإيجابية ويشتمل النوع الأول على مبادئ تحرير كالتزامات عامة مع إدراج قائمة سلبية بالتحتفظات والاستثناءات المتصلة بالتزامات، أما النوع الثاني فيتضمن التزامات عامة محدودة مع إدراج قائمة إيجابية تتضمن التزامات تحرير محددة. عمق الالتزامات عبر سلسلة من التدابير المدرجة لتعزيز فعالية الوصول إلى الأسواق، وأخيراً التعاون في مجال وضع اللوائح ومجالات التعاون الأخرى.

¹ المركز الإسلامي للتنمية، تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، 12-14 ماي 2009، 38.

¹ الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالة جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشمية، مرجع سابق، ص12.

* UPOV International Union for the Protection of new Varieties of plants.

¹ الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص 16

² الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي و توجهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص 16

للمزيد من التفصيل راجع:

- Organisation mondiale de commerce, rapport sur le commerce 2012, commerce et politiques publique gros plan sur les mesures non tarifaires au 21 siecle , Genève 2012 ,
- UNCTAD, Market access, Market Entry & Competitiveness , Trade & Development Board, Commission on Trade in Goods & Services, Tenth session, Geneva, 6-10 February 2005

¹ الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي و توجهاته من منظور إنمائي، مرجع سابق، ص 17

¹ موريس شيف، ألن ونتر، مرجع سابق، ص 242.

² محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل الاقتصادي العربي، . مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 613

¹ محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره ص 611.

¹ الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي من منظور إنمائي، الأمم المتحدة، نيويورك 2012، ص 10

² محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص 610.

* Hub and spot : تُستعمل للدلالة على بلد محوري يتميّز بمزايا في التكاليف مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى، و هذا ما يجعله مركز جذب للاستثمارات باعتباره لديه علاقات متعدّدة و أسواق مفتوحة لعدّة دول.

المراجع:

- المركز الإسلامي للتنمية، تقرير حول منطقة التبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مقدم إلى الدورة الخامسة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، 12-14 ماي 2009،.

- الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حالة جمهورية مصر العربية والمملكة الهاشمية، مرجع سابق، ص 12.

- الأونكتاد، تطور النظام التجاري الدولي من منظور إنمائي، الأمم المتحدة، نيويورك 2012، ص 10

- الإسكوا، مقارنة التزامات دول منطقة الإسكوا في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حاليا مصر والمملكة الأردنية الهاشمية، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 14.

- محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي محمد محمود الامام، . مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004،

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، الأمم المتحدة، جنيف، جانفي 2013

- Organisation mondiale de commerce, rapport sur le commerce 2012, commerce et politiques publique gros plan sur les mesures non tarifaires au 21 siecle , Genève 2012 ,
- UNCTAD, Market access, Market Entry & Competitiveness ,Trade & Development Board, Commission on Trade in Goods & Services, Tenth session, Geneva, 6–10 February 2005